S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/24859
27 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الامن

أود أن أقدم تقريرا إلى مجلس الامن عن الاحداث الاخيرة المتصلة بعملية الامم المتحدة في الصومال .

لقد حدث عدد من التطورات المثيرة للقلق في الايام التي سبقت مباشرة وصول ممثلي الخاص السيد كتاني إلى مقديشيو . ففي ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر قام الجنرال عيديد بما يلي :

(أ) اعلن أنه لم يعد من الممكن تحمُّل وجود الكتيبة الباكستانية التي كانت تقوم بدوريات لحفظ السلم في شوارع مقديشيو ؛

(ب) أمر بإبعاد منسق عملية الامم المتحدة في الصومال للمساعدات الإنسانية السيد بسيوني خلال ٤٨ ساعة بحجة أن أنشطته تتعارض مع مصالح الشعب الصومالي وأنه لم يعد من الممكن ضمان أمنه ؛

(ج) حذر من أن أي وزع بالقوة لأفراد عملية الامم المتحدة في الصومال سيواجه بالعنف ، وأنه لم يعد من المقبول وزع قوات للأمم المتحدة في قسمايو وبربيره .

وبناء على طلب اللواء شاهين ، قائد قوة عملية الامم المتحدة في الصومال ، تم تمديد أمر طرد السيد بسيوني لسبعة أيام . بيد أن الجهود اللاحقة لإلغاء القرار قد باءت بالفشل ، والسيد بسيوني موجود الآن في مهمة في نيروبي .

وثمة اتجاه مزعج آخر ظهر خلال الاسابيع الاخيرة ويبدو زعماء الجماعات المحلية هم الذين أشاروه ، وهو التصور الواسع النطاق بين الصوماليين بأن الامم المتحدة قررت التخلي عن سياسة التعاون التي تنتهجها وأنها تنوي "غزو" البلد .

ومن أجل تصحيح هذه التصورات الخاطئة ، خوَّلتُ المتحدث باسمي إصدار البيان التالي بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر :

"المقصود من تعيين ممثل خاص جديد للامين العام لشؤون الصومال هو إعادة تأكيد تصميم الامم المتحدة على مساعدة شعب الصومال في التغلب على المشاكل المأساوية التي يواجهها بلده . وهذه مناسبة لتجديد التعاون والمشاركة بين الصومال والمجتمع الدولي . والهدف من ذلك إنقاذ الارواح والقضاء على اهوال المجاعة والمنازعات الاهلية ، وتمهيد الطريق للمصالحة السياسية .

"ولا يمكن للامم المتحدة أن تنجح في القيام بهذه المهمة إلا بموافقة ودعم الشعب الصومالي . وسوف تبقى غايات الامم المتحدة وأساليب عملها تحت قيادة السيد كتاني بدون تغيير على نحو ما حدده مجلس الامن . ولا يشك الامين العام في أن السيد كتاني سيلقى تعاونا تاما من شركائه الصوماليين في هذه المساعي" .

ومع ذلك فإن المخاوف من أن الامم المتحدة تعتزم كما يزعم اللجوء إلى اجراءات تفرضها بالقوة في الصومال لا تزال قائمة . ونتيجة لهذه المخاوف من "الغزو" المزعوم ، هناك تقارير تشير إلى أن الجنرال عيديد ربما يكون قد قام بخطوات تجريبية نحو إجراء تقارب مع السيد علي مهدي ضد "العدو المشترك" أي الامم المتحدة .

وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر قامت عناصر مسلحة بخطف سيارتيْ دورية كانتا تقلان على الخط الفاصل في مقديشيو مراقبين عسكريين تابعين لعملية الامم المتحدة في الصومال . وقد سرقت جميع ممتلكات المراقبين العسكريين . وحصلت قوة العملية على معلومات بأن السيارتين أُخذتا إلى منطقة يسيطر عليها السيد علي مهدي (شمال مقديشيو) . ومع ذلك فقد أنكر السيد مهدي مسؤوليته عن هذه الواقعة .

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وصل السيد كتاني إلى مقديشيو حيث قام بزيارات مجاملة للسيد علي مهدي والجنرال عيديد . وقد أكد لهما السيد كتاني بأن ولاية قوة العملية المتعلقة بالسلم والتعاون على النحو الذي حدده مجلس الأمن لم تتغير ، لكنه أشار إلى أن المجتمع الدولي أخذ يفقد صبره إزاء العقبات التي تواجه توصيل المساعدات الإنسانية . وأكد أنه يجب على الصوماليين أنفسهم تحسين الظروف على الأرض من أجل تسهيل توصيل المعونات .

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ سيطرت الكتيبة الباكستانية على المطار للمرة الأولى عملا بترتيب تم التفاوض عليه بين قوة عملية الأمم المتحدة والمسؤولين عن أمن المطار . وتطلّب هذا الترتيب وزع ١٥٠ من الجنود الباكستانيين في أرض المطار بالإضافة إلى ٣٠٠ من الحرس الصومالي تابعين لقوة الأمم المتحدة ويرتدون زيها يتم وزعهم حول المحيط الخارجي للمطار .

وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر طالب الجنرال عيديد بانسحاب قوات الأمم المتحدة من المطار على أساس أن الرسميين الصوماليين الذين تفاوضوا على ترتيبات وزع قوات الأمم المتحدة ليست لديهم سلطة القيام بذلك . وذكر أنه ينبغي التفاوض على ترتيب جديد . وقال إنه في حالة عدم انسحاب قوات الأمم المتحدة سيكون على الممثل الخاص للأمين العام أن يتحمّل المسؤولية عن عواقب هذا الموقف . وأشار السيد كتاني إلى أن رسالة الاتفاق التي وقعها السفير سحنون في ١٢ آب/أغسطس طالبت قوة الأمم المتحدة بتوفير الأمن للأفراد العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية ومعداتها ولوازمها في ميناء مقديشيو ومطارها ، ولم تتطلب عقد أي اتفاق إضافي في هذا الشأن . وبناء على تعليماتي ، قام السيد كتاني بإبلاغ الجنرال عيديد بأن قوات الأمم المتحدة لن تنسحب ، وأنه سيكون مسؤولا عن القيام بأي عمل يستهدف إبعاد هذه القوات .

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر تعرّض المطار لنيران المدافع الرشاشة الثقيلة والبنادق غير الارتدادية ومدافع الهاون . واضطرت القوات الباكستانية للرد بإطلاق النار . ولم تصب هذه القوات بخسائر في هذه الجولة وظلت مسيطرة على المطار .

وأثناء هذه الفترة ، فرض السيد علي مهدي حظرا على رسو السفن القادمة في ميناء مقديشيو بحجة أنه كان يجري تحويل اتجاه الشحنات لصالح جماعة الجنرال عيديد . وطوال عدة أيام ، لم يتمكن عدد من السفن التي تحمل المؤن الانسانية من الرسو وتراكمت عليها غرامات تأخير ضخمة . وحذر السيد علي مهدي من أن أية سفينة

تحاول دخول الميناء ستقصف ما لم تُلب جميع طلباته ، بما في ذلك طلب بأن تسيطر عملية الأمم المتحدة في الصومال سيطرة تامة على الميناء . وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، وبعد أن بذل ممثلي الخاص جهودا مكثفة مقنعة ، وافق السيد علي مهدي على استئناف العمليات في الميناء . ومع ذلك ، فإنه في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، قُصفت سفينة تابعة لبرنامج الاغذية العالمي تحمل مؤنا انسانية ، واشتعلت النيران في برج قيادتها بينما كانت تحاول دخول الميناء .

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، تلقيت من ممثلي الخاص تقييما لاسبوعه الاول في الصومال أبرز فيه العوامل التي حالت حتى الآن دون توزيع الاغذية والمساعدات الانسانية الاخرى ، ولاسيما في المناطق الواقعة خارج مقديشيو . ومن الامور الرئيسية التي تثير قلقه ، شأنه في ذلك شأن السفير سحنون قبله ، أن "السلطات" الصومالية ، في غياب حكومة أو سلطة حاكمة قادرة على المحافظة على القانون والنظام ، تتنافس فيما بينها وعلى جميع مستويات المجتمع للحصول على أي شيء ذي قيمة في البلد . وكثيرا ما يحسم الأمر بالتهديدات المسلحة وعمليات القتل . كما تسود أعمال النهب وقطع الطرق . وفي وسط هذه الفوضى ، أصبحت المعونة الدولية التي تقدمها الامم المتحدة والوكالات الطوعية مصدرا رئيسيا (وفي بعض المناطق المصدر الوحيد) للدخل ، وهكذا فإنها تمثل هدفا لجميع "السلطات" ، التي قد لا تزيد أحيانا عن عصابتين أو ثلاث عصابات مسلحة بالبنادق . والخلاصة أن إمدادات المعونة الانسانية أصبحت تشكل الأساس لاقتصاد صومالي ليس له وجود بدونها .

وفي الوقت ذاته ، تبتز مبالغ نقدية كبيرة من الوكالات والمنظمات المانحة للسماح لها بالعمل . وعلى سبيل المثال ، تُرغم الوكالات على الدفع من أجل "الحماية" ، وبخاصة للحرس الصوماليين المرافقين لموظفيها وقوافلها . ولابد أيضا من دفع مبالغ اضافية من النقود - لا يمكن إلا أن توصف بأنها رشاوى - في المطار والميناء وعند كل حاجز في الطريق وعند نقاط التفتيش من أجل نقل الامدادات عبر الخطوط التي تقسم البلد والتي لا حصر لها .

كما تعرضت منظمات الاغاثة لعمليات خطف متزايدة للسيارات ، ولعمليات نهب لقوافل ومستودعات الاغاثة ، واحتجاز للموظفين المغتربين . وفي الجنوب الغربي ، ونتيجة للمواجهة بين مؤيدي الجنرال عيديد ومؤيدي الرئيس السابق زياد بري ، أصبح إيصال المعونة الانسانية في منطقة بيدوا/باردييرا صعبا للغاية ، مما أدى الى تفشي المجاعة على نطاق واسع .

والمحصلة النهائية هي أنه في حين جرى تجهيز كميات ضخمة من إمدادات الاغاثة في انتظار تنفيذ برنامج عمل المائة يوم ، لا تكاد المساعدة الانسانية التي تصل الى المستفيدين المقصودين تزيد في كثير من الاحيان عن النزر القليل . وما لم تعالج المشاكل المتعلقة بأمن الاغاثة وحمايتها معالجة فعالة ، لن تتمكن وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من تقديم المساعدة الغوثية بصفة عاجلة وبالكميات التي تدعو اليها الحاجة الآن في الصومال .

وكمتابعة للاجتماع المتعلق بتقديم المساعدة الانسانية الى الصومال ، الذي عقد في جنيف يومي ١٢ و ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ، طلبت الى ممثلي الخاص ، السيد كتاني ، والسيد جان الياسون ، وكيل الامين العام للشؤون الانسانية ، أن يشتركا في رئاسة اجتماع تقني يعقد في أديس أبابا في الفترة من ٣ الى ٥ كانون الاول/ديسمبر ، تشترك فيه الحكومات ووكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فضلا عن الحركات السياسية الصومالية ، وشيوخ العشائر والمنظمات الطوعية المحلية . وسيتيح هذا الاجتماع فرصة هامة للمجتمع الدولي ، الى جانب الصوماليين ، لوضع ترتيبات لإيصال المساعدة الانسانية بصورة فعالة في جميع أنحاء الصومال . كما سيبدأ الاجتماع عملية إعادة بناء مجتمع مدني ، بما في ذلك خلق مصادر رزق بديلة للصوماليين الى جانب عمليات الاغاثة التي تضطلع بها الامم المتحدة .

وفي هذه الاثناء ، لابد من الخروج من دائرة الاكراه والابتزاز المبينة أعلاه وتوطيد أحوال الامن التي ستسمح بتوزيع إمدادات الاغاثة . ولذلك فإن من الاهمية بمكان أن يتحقق في الصومال وزع الكتائب الاضافية الاربع التابعة لعملية الامم المتحدة في الصومال بأسرع ما يمكن .

وفي هذا الصدد ، أود ابلاغ المجلس بأنه لم يتم الحصول على موافقة السلطات الصومالية إلا على وزع الكتيبة الكندية في بوساسو . ومن المتوقع أن تصل المفرزة المتقدمة الكندية (١٥٠ من جميع الرتب) حوالي ٤-٦ كانون الاول/ديسمبر ، وأن تصل بقية الكتيبة قبل أواخر كانون الاول/ديسمبر .

وبالرغم من الجهود المكثفة التي بذلها ممثلي الخاص ، لم يثبت أن بالاستطاعة الحصول على موافقة الصومال على وزع القوات في أنحاء أخرى من البلد ، ولاسيما قسمايو وبربيرة حيث كان الاتفاق يبدو وشيكا قبل وقت وجيز .

وأود بهذه المناسبة أن أشيد من كل قلبي بموظفي عملية الامم المتحدة في الصومال ووكالات الامم المتحدة ، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ، لما يبذلونه من جهود متفانية لانقاذ الارواح والتخفيف من المعاناة .

بيد انني لا أستطيع أن أخفي على مجلس الامن أن الحالة ليست آخذة في التحسن وأن الاوضاع التي نشأت في الصومال منذ سقوط نظام الحكم السابق تجعل من الصعب للغاية أن تحقق عملية الامم المتحدة الاهداف التي وافق عليها مجلس الامن . وإنني أولي النظر لهذه الحالة بصفة عاجلة ولا أستبعد أنه قد يصبح من الضروري إعادة النظر في الافتراضات والمبادئ الاساسية التي تقوم عليها جهود الامم المتحدة في الصومال .

(توقيع) بطرس بطرس غالي

- - - - -